

مستقبل الإسلاميين والديمقراطية في الشرق الأوسط: (الجزء الأول)

01-10-2004

ويرى فوللر بأن الإشكالية الأساسية التي تسعى هذه الدراسة لتأكيدتها هو أن الإسلام السياسي والديمقراطية أمران متوافقان من حيث المبدأ ولا تعارض بينهما، بل إن فوللر يقول -وبشكل غير تقليدي بالنسبة لباحث- أنه شخصياً متفاعل حول قوة هذا التيار (الإسلام السياسي) على المدى الطويل

بقلم أميمة عبداللطيف

علاقة شراكة أو استمرار القطيعة

في أحدث دراسة عن الحركات الإسلامية أصدرها معهد كارنيجي للسلام الذي يعد واحداً من أهم مراكز الفكر الأمريكية، أعدها جراهام فوللر خبير سابق بوكالة المخابرات الأمريكية ويعد واحد من الخبراء القلائل الذين يتمتعون برؤية معتدلة حول الإسلام والعالم العربي، وقد أصدر العديد من الدراسات السابقة حول مستقبل الديمقراطية وكذا مستقبل حركات الإسلام السياسي، كانت حول "الإسلاميون في العالم العربي: الإلتفاف حول الديمقراطية".

تقع الدراسة التي صدرت في سبتمبر في ستة فصول، وأولها يتعلق بالإطار النظري لإشكالية: الإسلام ضد الديمقراطية ثم التجربة العربية مع الديمقراطية وتطور الفكر الإسلامي، وفصل آخر عن تعدد الأحزاب الإسلامية وممارسة الإسلاميين للعبة السياسية، ثم يختتم بفصل عن العامل الدولي في السياسات الإسلامية.

يدشن فوللر دراسته بسؤال روتيني اعترف بأنه ظل مطروحا على مائدة النقاش، بل إنه ظل هو السؤال الكبير الذي كان يطرح دائماً كلما ثار الحديث عن النظام السياسي في الإسلام، وهو هل أن الإسلام والديمقراطية متوافقان؟ وهل أن الإسلاميين على استعداد لقبول النظام الديمقراطي والعمل من خلاله؟

يشير فوللر بأنه مهما كانت الرؤية والموقف من الإسلاميين والحركات الإسلامية، فإن الموضوع يكتسب أهمية لأن في الشرق الأوسط هناك عدد قليل من الخصوم السياسيين والإيدلوجيين الجادين الذين يقودون حركات المعارضة ضد الوضع القائم الذي يتسم بالفشل على حد تعبيره.

وفي معرض توصيفه للحركات الإسلامية التي تشغل الحيز السياسي في العالم العربي الآن، يرى فوللر بأن لديها سمات أساسية تجمعها، أهمها النمو السريع والتطور والتغيير والتنوع، ويرى بأنه يبدو ظاهرياً أن المنافسين الأيدلوجيين لإسلامي العالم العربي هم بدرجات متفاوتة وبتأييد متضائل القوميون العرب واليساريون والليبراليون، وهي جماعات تقل عن الإسلاميين في الحجم والأهمية. واعتبر فوللر أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما أعقبها من إعلان بوش حربه على "الإرهاب" قد أعطت في واقع الأمر إيدلوجيات مثل القومية العربية زخماً موازياً للإسلاميين في مواجهة الإحتقان السياسي المتزايد ضد الولايات المتحدة في العالم العربي.

ويرى فوللر بأن الإشكالية الأساسية التي تسعى هذه الدراسة لتأكيدتها هو أن الإسلام السياسي والديمقراطية أمران متوافقان من حيث المبدأ ولا تعارض بينهما، بل إن فوللر يقول -وبشكل غير تقليدي بالنسبة لباحث- أنه شخصياً متفاعل حول قوة هذا التيار (الإسلام السياسي) على المدى الطويل، ولكنه يعود فيؤكد بأن الأحداث العالمية تضعف من قوة هذا التوافق بين التيارين، ويرى ذلك بأن الشعور بالغضب وتزايد راديكالية العالم الإسلامي التي تجعله يشعر وكأنه في حالة حصار هي أمور من شأنها أن تخلق بيئة سلبية غير صالحة لظهور ما أسماه فوللر بـ "الإسلاميين المعتدلين" أو حتى أشخاص ذوي فكر معتدل من أي إيدلوجية. هنا قد يؤخذ على فوللر أن هذا الحكم المتعسف الذي أصدره مبنى على فرضية وكأنه لا يوجد بالفعل حالياً فريق ممن أسماهم فوللر بالإسلاميين المعتدلين، وهذا حكم غير صائب لأنه يتجاهل وجود فريق من الإسلاميين "المعتدلين" (إذا استخدمنا هذا التعبير رغم تحفظاتنا عليه ولكن فقط لمجارة النقاش الدائر) هذا الفريق له كتاباته وأرائه ومواقفه المنشورة حول مختلف القضايا الخلفية المتعلقة بالشأن السياسي الإسلامي.

ويعود فوللر فيقول بأن العلاقة بين الإسلام السياسي والديمقراطية لن تنشأ من فراغ، وإنما هي مرشحة للتطور معتمدة على عدد من العوامل الهامة منها طبيعة الدولة والأشخاص المنخرطين في العمل والثقافات السياسية المحلية والسياسة العالمية والإقليمية. ويرى فوللر بأنه لا بد من عمل بعض التعريفات الإجرائية لمن يعرفه بالإسلامي وهو "أي شخص يؤمن بأن القرآن والحديث النبوي يحتويان على مبادئ مهمة حول نظام الحكم والمجتمع الإسلامي، وهو من يحاول أن يطبق هذه المبادئ بشكل ما".

هذا التعريف كما يشير فوللر يضم نطاقاً واسعاً داخل الحركة الإسلامية، حيث يشمل الجماعات "الراديكالية" والمعتدلة، تلك التي تستخدم العنف وتلك التي تستخدم أساليب سلمية. ويقر فوللر بأن هذا التعريف من ناحية يمكن أن يشمل من هم على شاكلة أسامة بن لادن والقاعدة كأمثلة شديدة التطرف، ولكنه من ناحية أخرى يضم حزب العدالة والتنمية التركي الذي يسعى لشراكة الإتحاد الأوروبي والتعاون مع واشنطن، ورغم اعترافه بأن الجانب "المعتدل" قد يفوق الجانب "المتطرف" وزناً، إلا أن القوى "الراديكالية" هي التي تحظى بالاهتمام الأكبر من قبل الحكومات ووسائل الإعلام، وتشمل الإسلامية أيضاً الآراء "الظاهرة" أي أولئك الملتزمين بالتفسير الحرفي والضيق للنص. ويوضح فوللر بأننا إذا أردنا فهم الموضوعات المتعلقة بالإسلام السياسي والديمقراطية علينا أن ننظر أولاً لما أسماهم بـ "الإسلاميين الخريين" مقابل "الإسلاميين السيئين"، ولا يفوت فوللر أن يوضح بأن هذا التقسيم هو وفق وجهة نظر صانعي السياسة الغربيين.

أما فيما يتعلق بعلاقة الإسلام السياسي والديمقراطي فهو يقول بأن الأكاديميين الغربيين الذين بحثوا في القرآن والقانون الإسلامي والتقاليد قد وقعوا في خطأ التركيز على النص للاستدلال على أن الإسلام غير متناسب أو متوافق مع النظام الديمقراطي، بل يمضي فوللر قائلاً بأن هناك من بين صفوف الراديكاليين الإسلاميين من ساعد على تدعيم وجهة النظر تلك، حيث ظلوا بدلون على عدم توافق الإسلام والنظام الديمقراطي، ويستندون على ذلك من خلال النصوص الإلهية حيث يقولون بأن الله قد أقر مبادئ بعينها ولا

يجوز أن يجيها أي قانون من صنع البشر.

ولكي يخرج فوللر نفسه من هذا الإطار الروتيني للنقاش، يوضح بأن نظريا السؤال الحقيقي ليس حول الإسلام ذاته، وإنما هو ما إذا كان أي دين - وليس الإسلام فقط- يمكن أن يتماشى مع مبدأ الديمقراطية. فكل الأديان- حسب رؤية فوللر- لها قواعد سلطوية ولا تقوم علي أسس ديمقراطية، بل وتتسم بالدوجما حينما يتعلق الأمر بما تعنيه الحقيقة، ولا تؤمن بأن العقل والمنطق يمكن أن يقود الإنسان إلي الله.

ثم يعود فيقول بأن هذه الفرضيات النظرية قد كذبها واقع الحال، فهناك دول بروتستانتية وكاثوليكية في الغرب تمكنت من أن تطور نظم حكمها إلي أشكال من الممارسة الديمقراطية. هذا التفاوض بين الإيدلوجية أو بين النظرية والممارسة يتم تحقيقه من خلال عقد اجتماعي يحدد المدى الذي يمكن من خلاله أن تمارس السلطة الدينية سلطاتها في المجتمع.

ويخلص فوللر من ذلك إلي نتيجة مؤاها بأن ذات الشئ ينطبق على الإسلام. ثم يستطرد فيقول بأن النقاش لا يدور حول ماهو الإسلام وإنما "ماذا يريد المسلمون"، فإذا أدى تطور حركات الإسلام السياسي اليوم بالمسلمين إلي النهج الديمقراطي وجعلتهم يتخلصون من الحكام السيئين وأن يكون صوتهم مسموعا لدى حكوماتهم وعندئذ سوف يطالبون بالديمقراطية، وهذه هي الحقائق التي من شأنها أن تحدد طبيعة العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، ويعتبر فوللر بأن عددا قليلا من المسلمين يرون بأن هناك تناقضا أصيلا بين المبدأين، وحتى حينما يجادل بعض الأصوليين بأن الحاكمية في نهاية الأمر تأتي من الله وليس من الإنسان، فيمكن الرد على ذلك بالقول بأن رئيس المحكمة العليا بالولايات المتحدة أطونيو سكاليا علق ذات مرة بأن الحاكمية المطلقة تأتي أيضا من الله. ويرى المسلمون المعتدلون أنه بينما الحاكمية تعود لله إلا أنهم يرون بأن الإسلام لا يحدد صيغة لما يمن أن تكون عليه الدولة الإسلامية، لأن الله قد أعطى الإنسان قوة العقل التي تمكنه من وضع السياسات العامة، وحتى مفهوم الدولة الإسلامية لا بد وأن يكون متماشيا مع الفهم البشري لكيفية ترجمة مبادئ الإسلام إلي ممارسات ومؤسسات وهي عملية تخضع باستمرار للنقاش وتتعدد بنشأتها والآراء والتفسيرات، والجزم بما هو مسموح وماهو غير مسموح هو في حقيقة الأمر أمرا نظريا قد لا ينطبق وواقع حال الأشياء.

التجربة العربية مع الديمقراطية

يستعرض فوللر التجربة الديمقراطية في الدول العربية ليخلص إلي نتيجة هي أنه لا توجد حاليا دولة عربية يمكن أن يطلق عليه وصف دولة ديمقراطية فيما عدا لبنان وهو يعني بكلمة ديمقراطية هنا هو القدرة على تغيير رأس السلطة أي الرئيس من خلال الانتخابات النزيهة. ويقول بأن هناك علامات مشجع تأتي من دول عربية مثل اليمن والبحرين والأردن والكويت وحتى المملكة التي تعتبر أن الديمقراطية نظام غير إسلامي وتدعي أن نظامها مبني على القرآن قد أجبرت مؤخرا علي تحني بإتجاه توسيع الصفة التمثيلية لمجلس الشوري الذي مازال معظم أعضائه يأتون بال تعيين. وفي كل الدول العربية فإن الأحزاب الحاكمة هي المسيطرة على المشهد السياسي وتسمح بتمثيل رمزي لأحزاب يعينها التي لا تشكل أي تحد جاد للنظام القائم، حيث إن دور المعارضة لا يخرج عن كونه عملية تخضع للمفاوضات بين الحاكم والحزب المعني حول مدي المساحة التي سوف تمنح للحزب.

ويطرح فوللر سؤالاً مهما وهو لماذا ظلت الديمقراطية ضعيفة في العالم العربي، وذلك مقارنة بتطور النظام الديمقراطي قياسا على غيره من المناطق الجغرافية الأخرى فيما عدا أفريقية.

وقد دفعت هذه الحقيقة ببعض المحللين لتقديم تفسيرات محلة ترى بأن السبب هو الدين، لأن الدين سلطوي بطبيعته وبالتالي هو معادي لأي نظام ديمقراطي، ولكن فوللر يرى بأن الطبيعة السلطوية هي سمة كل الأديان الأخرى وأن الأمر متعلق أكثر بطبيعة الثقافة السياسية في العالم العربي.

ويحدد فوللر عددا من الأسباب التي يراها معوقة لتطور الديمقراطية هي:

البتترول: الدول المنتجة للبتترول لديها سجل ضعيف في التطور الديمقراطي، لأن مداخيل النفط تمنع تطور الديمقراطية، فالدولة توزع بشكل وثير عوائد النفط على الجمهور وبالتالي لا يطلب من الدولة شيئا.

طبيعة الدولة العربية: الطبيعة التعسفية والمصلطعة للدولة العربية الحديثة، وحدودها الجغرافية التي رسمتها القوى الإستعمارية بطريقة تهدف للتقليل من شرعية وسيادة الدول العربية الفردية.

الصراع العربي الإسرائيلي: أدى إلى خلق نظم عسكرية ودول تتمحور حول مفهوم الأمن وهي تستغل من قبل الديكتاتوريين.

الجغرافيا: الواقع الجيوبولتيكي للعالم العربي الذي يوجد به مخزون البترول ومركز الكونلنيالية الأوروبية في القرن التاسع عشر

والعشرين والصراع على حيازة البترول كلها أمور لم تفرز مناخا يشجع على الديمقراطية.

مساندة الغرب للحكام الحلفاء وهي ظاهرة بدأت مع الحرب الباردة وأدت لإضعاف القوى الديمقراطية في المنطقة، ثم مع إنتهاء

الحرب الباردة وبروز ما عرف بظاهرة "الإرهاب العالمي" والتي تبعتها حرب بوش علي "الإرهاب" فتراجعت الدعوة إلى

الديمقراطية أمام الاعتبارات الأمنية.

الإسلامية: الظهور المتواصل للقوى والحركات الإسلامية باعتبارها مركز المعارضة الرئيسية ضد النظم الأوتوقراطية في الشرق الأوسط قد أضعف من رغبة الغرب في الدفع بالعملية الديمقراطية في الشرق الأوسط، كما أن الديكتاتوريين العرب الذي يواجهون

معارضة من قبل شعوبهم عادة ما يأتون لواشنطن ويحاولون أن يبيعوا لهم الخطر الذي يحدق بالمصالح الغربية في حال حدوث

إنتصارات للإسلاميين في الانتخابات، وذلك من أجل إثناء الغرب عن محاولته لتشجيع الديمقراطية. يتبع.

